عالما بالفائدة بعد لعدم جزمه على موجب العلم فان من لا يجزى
على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما تقول للعالم النار تحرق للقضوة
القضاوة وجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبار
خطابية كثيرة في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له
في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثيرة منه قوله تعالى وما رميت
اذ رميت ولكن الله رمى فينبغي اى اذ كان قصد المخبر بخبره ينبغي
ان يقصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو فان كان
المخاطب خاليا الذهن من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما
بوقوع النسبة اولا ووقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل
هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم
الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد
فيه متنافيان فالمستغنى على لفظ المبنى للمفعول عن مؤكدات الحكم
لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا وان كان
المخاطب مترددا في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتيقن
في ان الحكم بينهما وقوع النسبة اولا ووقوعها حسن تقويته
اى تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم
لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه انما يحسن التاكيد اذا كان
المخاطب ظن في خزاف حكمك وان كان المخاطب منكرا
فان قيل قوله تقويته يقتضي ان تقويته ليس بواجب وليس كذلك فان الاستغناء عن شئ
يقتضي وجوب وغيره فلا دليل على عدم الوجوب بحسب العرف الاستعمال وغلبته منه هذا
تقليل الفائدة منه ان تقويته واجبة لكن غير بينها على ان عدم الوجوب ليس مع القوي عدم جوبه اذا
كان الكلام مع الذكي فان ظن الاخير ان يكون المراد منه تقوية حسن وجوبه عندهم والا كان الكلام لكم

للحكم وجب توكيده اى توكيد الحكم يجب الانكار اى لعقده
قوة وضعفا بغيره يجب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار
از الله له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام او
كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا
بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار
حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان
انتم الا تكذبون وقوله او كذبوا مبنى على ان تكذيب اثنين
تكذيب الثلثة والا فالمكذب اولا اثنان وتسمى الضرب
الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا وتسمى اخراج
الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد
في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخرجا على مقتضى الظاهر وهو خص
مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى
الظاهر وكيف ما كان يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر
فيجعل غير السائل كالسائل او القاه اليه اى الى غير السائل ما يلوح
اى يشير له اى لغير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل له اى لخبر